الفصل الأول

حرية الصحافة
فى دول الشمال بين نظريتين

obeikandl.com

obeikandl.com

تحكم أوضاع الإعلام فى دول الشمال النظرية الليبرالية بشكل أساسى، ولكن مع ذلك ظهرت نظرية أخرى فى أوروبا فى أواخر الأربعينات هى نظرية المسئولية الاجتماعية وإن كان لم يطبق منها فى دول الشمال سوى بعض الجوانب الهامشية مثل تشكيل مجالس للصحافة. ويتناول هذا الفصل هاتين النظريتين .

أولاً: النظرية الليبرالية

لهذه النظرية جذور متعددة، فقد وجد محبو الحرية عبر العصور، لكنها تعود بشكل أساسى إلى عصر النهضة الأوربية، وبالتحديد للقرنين الثامن عشر، والتاسع عشر، حيث بلور عدد من المفكرين الأوربيين الكثير من المبادئ التى تحدت الأفكار السلطوية التى سادت حتى بداية عصر النهضة الأوربية، وكان من أبرزهم المفكر الإنجليزى جون ميلتون الذى كتب عام ١٦٤٤م يقول : «إن حرية النشر بأى واسطة ومن قبل أى شخص مهما كان اتجاهه الفكرى، هو حق من الحقوق الطبيعية لجميع البشر، ولا نستطيع أن نقلل من حرية النشر بأى شكل وتحت أى عذر» [١].

كما شارك جون لوك فى بلورة عدد من الأفكار حول الحرية التى عرفها بأنها الحق فى فعل أى شئ تسمح به القوانين. والحرية عند لوك تعبر عن حالة طبيعية تميز الوجود الإنسانى بصفة عامة فهو يقول: «إن الناس جميعاً قد ولدوا أحراراً» وأن الإنسان يولد حراً كما يولد مزوداً بالإرادة[٢]، وكان لوك قد قدم إلى البرلمان الإنجليزى بياناً هاجم فيه تقييد حرية الصحافة عام ١٦٩٥ ، واضطر البرلمان فى ذلك الوقت لإلغاء قانون كان قد قام بإصداره لفرض الرقابة الوقائية على الصحف.

لكن الانتصار الأول للنظرية الليبرالية على النظرية السلطوية لم يتحقق إلا خلال القرن الثامن عشر حين أصدر البرلمان البريطانى قراراً أكد على حظر أية رقابة مسبقة على النشر، كما أباح للأفراد إصدار الصحف دون الحاجة إلى الحصول على ترخيص من السلطة، وقد جاء هذا القانون نتيجة لأفكار المفكر الإنجليزى بلاكستون الذى أكد أن حرية الصحافة ضرورية لوجود الدولة الحرة، وذلك يتطلب عدم وجود رقابة مسبقة على النشر، ولكن يمكن أن يتعرض الصحفى للعقاب بعد

النشر إذا تضمن هذا النشر جريمة، وكل إنسان حر أن ينشر ما يشاء على الجمهور، ومنع ذلك هو تدمير لحرية الصحافة[٣].

وقد جاء دستور الولايات المتحدة الأمريكية ليحظر بشكل كامل تدخل الدولة فى مجال حرية الصحافة حيث نص على أنه يحظر على الكونجرس أن يصدر أى قانون يقيد حرية التعبير والصحافة[٤].

وتقوم أفكار المفكرين الليبراليين على عكس أفكار السلطويين تماماً، فهم يثقون فى الجماهير، ويعتقدون أنه لابد من تقديم كل أنواع المعلومات والأفكار للجمهور كما اعتبروا أن النقد الحر ضرورة لتحقيق الرفاهية والتقدم، وأن الجماهير مجتمعة أو أغلبيتها تستطيع اتخاذ القرارات، وأن هذه القرارات التى تتخذ بواسطة الأغلبية تكون دائماً أقرب إلى الحقيقة، وهذه الثقة بالجماهير تتعلق بشكل مباشر بوسائل الإعلام، حيث تقوم هذه الوسائل بإعطاء المعلومات للجمهور مما يجعل أفراد الجمهور قادرين على انتخاب ممثليهم وتوجيههم وتغييرهم عندما يكون ذلك ضرورياً[٥].

ويحدد ماكويل العناصر الرئيسية لهذه النظرية فيما يلى:

١- إن النشر يجب أن يكون حراً من أية رقابة مسبقة.

٢- إن مجال النشر والتوزيع يجب أن يكون مفتوحاً لأى شخص أو جماعة بدون الحصول على رخصة مسبقة من الحكومة.

٣- إن النقد الموجه إلى أية حكومة أو حزب سياسى أو مسئول رسمى يجب ألا يكون محلاً للعقاب حتى بعد النشر.

٤- ألا يكون هناك أى نوع من الإكراه أو الإلزام بالنسبة للصحف.

٥- عدم وجود أى نوع من القيود على جمع المعلومات للنشر بالوسائل القانونية.

٦- ألا يكون هناك أى قيد على تلقى أو إرسال المعلومات عبر الحدود القومية.

٧- يجب أن يتمتع الصحفيون بالاستقلال المهنى داخل مؤسساتهم الصحفية[٦].

وقد ساهمت النظرية الليبرالية بشكل كبير فى تحرير الصحافة من سيطرة الدولة فأنهت وجود الكثير من القيود التى تفرضها السلطة على الصحافة، واستطاعت دول الشمال – أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية– أن تتمتع خلال القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين بقدر كبير من التعددية والتنوع فى مجال الصحافة، واستطاعت الصحافة أن تدير فى هذه المجتمعات مناقشات حرة بين كافة الاتجاهات السياسية، وأن تنقل هذه المناقشات إلى الجماهير وهو ما أسهم فى تقدم هذه المجتمعات وزيادة حيوتها.

لكن المشكلة أن أوضاع الصحافة فى أوروبا وأمريكا خلال النصف الثانى من القرن العشرين قد ابتعدت بشكل كبير عن تلك الأفكار الليبرالية، فتناقصت تعددية الصحف وقل تنوعها، وقلت بالتالى قدرتها على القيام بوظائفها فى الوفاء بحق الجماهير فى المعرفة، وإدارة المناقشة الحرة فى المجتمع ونقلها للجماهير.

ويرجع ذلك إلى تزاوج النظرية الليبرالية بالنظرية الرأسمالية حيث إن نمط توزيع الموارد فى المجتمعات الغربية قد أدى إلى أن تكون القدرات المادية اللازمة لممارسة الحرية رهينة لشريحة محدودة من المواطنين الأغنياء أو الاحتكارات الرأسمالية الكبرى، فكل حرية من الحريات تتضمن جانبين: جانب الحق الذى ينص عليه القانون ، وجانب القدرة التى توفرها الظروف الاجتماعية، ونمط توزيع الموارد فى النظام الرأسمالى .

ولذلك تعرضت النظرية الليبرالية لهجوم حاد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وجاء هذا الهجوم من اتجاهات مختلفة، وأسهم فيه مفكرون وباحثون ليبراليون رأوا أن مفاهيم القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لحرية الصحافة لم تعد قادرة على توفير حق التعبير للصحفيين وللجمهور، وأنها قد أضحت قاصرة على الحق فى امتلاك واستخدام وسائل النشر بدون قيد أو تدخل من الحكومة.

وقد لعب تزايد الاتجاه إلى الاحتكار والتركيز فى ملكية الصحافة دوراً أساسياً فى تعريض هذه النظرية للنقد من كافة الاتجاهات السياسية، وبرزت رؤى أخرى حتى من جانب المؤمنين بهذه النظرية تقول: «إن حرية الصحافة وحرية التعبير لايمكن

ضمانهما إلا فى حالة ما يكون إنتاج الأفكار وتوزيعها بعيداً عن السيطرة الرأسمالية من ناحية، والسيطرة البيروقراطية السياسية من ناحية أخرى»[٧].

وعلى سبيل المثال يرى سكافل إنه لابد من تحرير الصحافة من سيطرة المؤسسات المالية، ومن سيطرة الإعلان لكى تستطيع أن تسترد حريتها وتعمل بشكل مستقل، لكن سكافل يرفض أن يتم ذلك من خلال احتكار الدولة للصحافة، أو الإشراف الرسمى عليها، ويرى أن الحل يكمن فى إعادة البناء الاقتصادى للمجتمع.

ولا شك أن رؤية سكافل جديرة بالمناقشة فمواجهة الاحتكار الرأسمالى لايمكن أن يكون بالتحول إلى احتكار الدولة للصحافة كما حدث فى بعض بلدان العالم الثالث، إذ إن كلا النوعين من الاحتكار يؤديان إلى النتائج نفسها فى التقليل من تعددية الصحافة وتنوعها وقدرتها على القيام بوظائفها الديمقراطية.

وقد بلغ التركيز والاحتكار فى الدول الغربية معدلا خطيراً يصفه كوران زسيتون بأنه يعبر عن اتجاه عالمى تستعمر فيه الشركات متعددة الجنسية وسائل الإعلام فى العالم الغربى، فهذه الشركات متعددة الجنسية قد حصلت على وضع مسيطر فى إنتاج المعلومات والمواد الثقافية، ومن أمثلة هذه الشركات شركة نيوزكوربوريشن التى يمتلكها روبرت ميردوك التى تمتلك إمبراطورية صحفية دولية يصل مجموع توزيع الصحف التى تمتلكها إلى ٢٠,٥ مليون نسخة، بالإضافة إلى سلسلة من محطات التليفزيون وشركات السينما ودور النشر، ووسائل الإعلام فى كل أنحاء العالم.

وأصبح ثلاثة فقط فى بريطانيا هم: ميرودك وماكسويل وستيفنز يسيطرون على ٨٣٪ من توزيع صحف الأحد القومية، و٧٥٪ من توزيع الصحف القومية اليومية، بالإضافة إلى سلاسل كبيرة من الصحف الإقليمية والتى تصل إلى حد الاحتكار المحلى فى بعض المدن[٨].

وفى ألمانيا الغربية يسيطر أكسل شبرنجر على أكثر من ثلث التوزيع اليومى للصحف فى ألمانيا الغربية، بالإضافة إلى ٧٠٪ من صحافة برلين الغربية [٩].

أما فى الولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغت ملكية الصحافة درجة عالية من التركيز، بحيث لم يعد سوى ٢٠ ٪ من الصحف الأمريكية يمتلكها أفراد أما الـ ٨٠ ٪ الباقية فأصبحت تخضع لملكية الاحتكارات الكبرى وقد فقدت الصحف التى تخضع لملكية الاحتكارات الكبرى استقلالها التحريرى(١٠)

ونتيجة لتزايد الاحتكار والتركيز فقد قل عدد الصحف الصادرة فى المجتمع، وهو ما يعنى أن مجال الاختيار أمام المستهلك قد أصبح محدوداً، كما أن تنوع الآراء وتعدد التوجهات السياسية والفكرية فى الصحف قد أصبح مقيداً(١١)

يضاف إلى ذلك أن حق إصدار الصحف طبقاً لهذه النظرية أصبح فى دول الشمال حقاً نظرياً بحتاً، فسوق الصحافة قد أصبح مغلقاً على الاحتكارات الكبرى والشركات متعددة الجنسية نتيجة الارتفاع الحاد فى تكاليف إصدار الصحف(١٢).

كما توضح الكثير من الدراسات تزايد دفاع الصحف تحت سيطرة الاحتكارات عن الأوضاع القائمة فى المجتمعات الغربية، وعن النظام الرأسمالى، وسيطرة الرأسمالية على العالم، كما يتزايد تأييد هذه الصحف للأحزاب اليمينية المحافظة وحكوماتها، وهو ما يعنى أن الصحف لم تعد قادرة على إدارة المناقشة الحرة بين الاتجاهات السياسية المختلفة، وأنها أصبحت خادمة للرأسمالية العالمية.

وعلى ذلك فإن العالم كله بحاجة إلى نظرية جديدة تحقق حرية الصحافة وتحرر الصحافة من سيطرة الاحتكارات الرأسمالية ومن سيطرة السلطة فى الوقت نفسه.

ثانياً: نظرية المسئولية الاجتماعية

نتيجة لتزايد التركيز والاحتكار فى الصحافة الغربية وما نتج عنه من سباق محموم بين صحف الاحتكارات الكبرى لزيادة التوزيع بالتركيز على المواد التافهة والخفيفة والتى تتمثل فى الرياضة والفضائح والجنس، وهى الصيغة التى عرفت بـ (3S) فإنه قد بدأ فى العالم الغربى البحث عن نظرية جديدة للصحافة .

وقد ظهرت أصول نظرية جديدة هى نظرية المسئولية الاجتماعية للإعلام فى تقرير اللجنة الأمريكية لحرية الصحافة والتى تعرف بلجنة هوتشنز عام ١٩٤٧ ، وقد

حددت هذه اللجنة الفوائد التى يمكن أن يحصل عليها المجتمع من هذه الحرية فيما يلى:

١- إن حرية الصحافة تتيح الفرصة لظهور الأفكار الجديدة

٢- إن حرية الصحافة ضروة لمراجعة المعايير والقيم التى يقوم عليها المجتمع.

٣- إن حرية الصحافة ضرورة لتحقيق المشاركة الشعبية فى العملية السياسية.

٤- إن حرية الصحافة يمكن أن تحمى المجتمع من أخطاء الممسكين بزمام السلطة.

٥- إن حرية الصحافة تحافظ على الكرامة الإنسانية Human dignity

٦- إن حرية الصحافة تساهم فى تحقيق المجتمع الأفضل(١٣).

وقد عبرت هذه اللجنة عن وعيها بأن السوق الحرة قد فشلت فى تحقيق الوعد بحرية الصحافة، وأن التطورات التكنولوجية والتجارية للصحافة أدت إلى تقليل فرص الأفراد والجماعات المتنوعة فى الدخول إلى السوق والتمتع بحق النشر، كما أدت إلى هبوط معايير الأداء، وإلى فشل الصحافة فى تلبية احتياجات المجتمع الأخلاقية والاجتماعية، بالإضافة إلى تناقص قدرة الصحافة على إمداد المجتمع بالمعلومات، كما أدت إلى زيادة السيطرة الطبقية.

وحاولت هذه النظرية إيجاد مصالحة بين استقلال الصحافة والتزامها نحو المجتمع، وتقوم هذه النظرية على أن الصحافة تقوم بوظائف أساسية فى المجتمع خاصة فيما يتعلق بالسياسات الديمقراطية، وعلى ذلك فإن على الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى أن تقبل الإلتزام بتنفيذ هذه الوظائف، كما أن عليها أن تلتزم بمجموعة من المعايير المهنية، وباختصار فإن ملكية الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى يجب أن ينظر إليها على أساس أنها نوع من الوكالة العامة.

وقد طرحت هذه النظرية بعض الحلول التى تتمثل فى التنظيم الذاتى لمهنة الصحافة وذلك من خلال إصدار مواثيق لحماية حرية التحرير والممارسة الصحفية، وإصدار قوانين للحد من الاحتكار، وإنشاء مجالس للصحافة، وإنشاء نظام لتقديم إعانات للصحف.

ويلخص ماكويل المبادئ الأساسية لهذه النظرية فيما يلى:

١-إن الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى يجب أن تقبل وأن تنفذ التزامات معينة للمجتمع.

٢- إن هذه الإلتزامات يمكن تنفيذها من خلال الالتزام بالمعايير المهنية لنقل المعلومات مثل الحقيقة والدقة والموضوعية والتوازن.

٣- لتنفيذ هذه الالتزامات يجب أن تنظم الصحافة نفسها بشكل ذاتى.

٤- إن الصحافة يجب أن تتجنب نشر ما يمكن أن يؤدى إلى الجريمة والعنف والفوضى الاجتماعية أو توجيه أية إهانات إلى الأقليات.

٥- إن الصحافة يجب أن تكون متعددة وتعكس تنوع الآراء وتلتزم بحق الرد.

٦- إن للمجتمع حقاً على الصحافة فى أن تلتزم بمعايير رفيعة فى أدائها لوظائفها.

٧- إن التدخل العام يمكن أن يكون مبرراً لتحقيق المصلحة العامه [١٤].

لكن هذه النظريه هى عبارة عن مجموعة من الأفكار التى تهدف إلى إصلاح أوضاع الصحافة فى المجتمعات الغربية، ومن داخل النظرية الليبرالية نفسها،. ومن ثم فإن الحلول التى طرحتها كانت ذات طابع إصلاحى بحت، بل إنها أعطت فى بعض الأحيان مبررات لاستمرارية الأوضاع القائمة فى المجتمعات الغربية، وأدت إلى تقييد البحث عن حلول جادة لأزمة حرية الصحافة.

كما أن مجمل الأفكار التى طرحتها لم تتح لها فرصة التنفيذ بشكل كامل، فقد نظر الصحفيون الأمريكيون إلى هذه الأفكار على أنها تمثل اتجاهاً نحو الاشتراكية وخطراً على حرية الصحافة، كما عارضت هذه الأفكار بشدة مجموعات ملاك الصحف.

ومع ذلك يمكن القول إن هذه النظرية قد حققت بعض النتائج الإيجابية فى بعض دول أوروبا مثل: السويد التى قامت بمواجهة خطر سيطرة الاحتكارات على صحافتها بإنشاء نظام لتقديم إعانات حكومية للصحف بهدف المحافظة على التنوع

الصحفى، ففى عام ١٩٦٦ شهدت السويد اختفاء أكثر من ١٠٠ صحيفة خلال فترة لم تتجاوز ٢٥ عاماً، لذلك قررت الحكومة أن تفعل شيئاً من أجل منع تزايد التركيز فى ملكية الصحافة، ولذلك قدمت إلى البرلمان تشريعاً يهدف إلى ضمان استمرار الصحف الصغيرة، ويتم تقديم هذه المعونات إلى الأحزاب أو اتحادات العمال التى تمتلك صحفاً، وقد نجحت هذه المعونات فى المحافظة على حياة الكثير من الصحف الصغيرة فى السويد(١٥).

ولكن بالرغم من نجاح نظام تقديم المعونات للصحف إلا أن فكرة تقديم معونات للصحف تم رفضها بشكل واسع فى بريطانيا وغيرها من دول أوروبا خوفاً من استغلال الحكومات لها فى التدخل فى شئون الصحافة.

كما صدرت قوانين للحد من الاحتكار والتركيز فى ملكية الصحافة فى بريطانيا وفرنسا لكن هذه القوانين لم تستطع أن توقف تزايد معدل التركيز والاحتكار أو تحفظ الحياة للصحف الصغيرة.

الهوامش

١- انظر عرضاً لجذور هذه النظرية فى : حازم النعيمى ، الحرية والصحافة فى لبنان، (القاهرة: العربى للنشر، ١٩٨٩)، ص ١٢ .

٢- كريم يوسف أحمد . الحريات العامة فى الأنظمة السياسية المعاصرة، رسالة دكتوراة غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية الحقوق، ١٩٨٧) ص ٢٥ .

٣- Curian. G. T, World press encyclopedia, vol I, (London: mansell limited, 1982), p. 24.

٤- Barron, , Freedom of the press for whom, (U,S,A; Indiana University press, 1973) p. 319.

٥- Merril. C. John, and Lowenstien, Media, Messages and men, (London: Longman, 1979) pp. 155- 156.

٦- MC Quail. D, Mass communication theory, (London: Sage pulbications, 1987) p. 155- 1956.

٧- Hardt Hanno. Social theories of the press. (London: Sage publications, 1979) p. 70.

٨- Ibid, p. 69.

٩- Merril. C. J, Global Journalism , (London: Longman 1983) p. 61.

١٠- Poletz. D.L and Entman. M.R, Media. Power and politics, (London: Macmillan Publishers, 1981) p. 252.

١١- Boyan- J (et. al), Newspapers history from the 17th century to the present day, (London: Constable, 1987) p.p. 130- 148.

١٢- Boyan. S., The ability to communicate,In clor Harry, the mass media and modern democracy, (Chicago: Mc Nally college, 1974) p. 137.

١٣- Chafee Zecharia,, Government and mass communication, Chicago: university of Chicago press, 1977), p. 38.

١٤- Mc Quail. D, op. cit, p. 121.

١٥- Allaun. F, spreading the news,, Nottingham: spokesman, 1988) p. 18.

obeikandl.com